جامعة باجي مختار عنابة
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR - ANNABA
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Géstion

المجلس العلمي للكلية ConseilS cientifique de la Faculté

محضر اجتماع المجلس العلمي الاستثنائي
لجلسة يوم 2020/12/07

بتاريخ 2020/12/07 ، وعلى الساعة 9.30 اجتمع أعضاء المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرموسع لجميع الهيئات العلمية ، بمسمع عبد الله فاضل، من أجل دراسة جدول الأعمال التالي:

جدول الأعمال:

1- دراسة المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي.

بعد إفتتاح الجلسة من طرف رئيس المجلس العلمي للكلية أ.د**بوقلقول الهادي** الذي رحب بالحضور، وعرض جدول الأعمال المتضمن مناقشة المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي ، تمت إحالة الكلمة للسيد:أ.د **شبيرة بوعلام عمار** عميد الكلية ، الذي قدم بعض التوضيحات حول المشروع وطلب من الحضور تقديم المقترحات لإثراءه، كما أوضح أنه هناك مهلة أسبوعين لإعداد التقرير النهائي حول المشروع حتى يتسنى لكل أستاذ المشاركة في إثراءه، مع العلم أن

مضمونه قد وزع على جميع أعضاء المجلس العلمي للكلية ،ورؤساء الأقسام وأعضاء اللجان العلمية للأقسام المدعوين للإجتماع ووضع تحت تصرف كل الاساتذة.

تدخل بعد ذلك الأستاذ :**لعيوني زوبير** ***نائب العميد لدراسات العليا*** حيث بين أن هذا المشروع قد تم مناقشته سابقاً في سنة 2018 ، وتحدث حول محتوى هذا المشروع مع إبداء رأيه في بعض المواد، خاصة فيما يتعلق بضمان انسجام منظومة التعليم و التكوين العاليين، كما أصر على الإصلاحات الواجب إجرائها على القانون التوجيهي الذي يهدف إلى جعل الجامعة تسير على مستوى المعايير الدولية في مجال التأطير و التأهيل، و المساهمة في حل المشاكل التي يواجهها المجتمع و رفع التحديات الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية.

بعد ذلك تدخل الأستاذ :أ.د. **بوقلقول الهادي** وتحدث حول تشخيص للوضع وركز على غياب أدوات الحوكمة و الاختلال الموجود في بعض الصلاحيات، والاعتماد على الكم أكثر من النوع مع غياب تام لخارطة التكوين مما خلق نوع من الفوضى، حيث لاحظ وجود كليات قريبة من بعضها البعض إلا أن البرامج المسطرة غير متجانسة، كما تطرق إلى أننا شرعنا في تطبيق نظام ل.م.د بدون إعداد النصوص القانونية مسبقا ولم نحضر أو نهيأ الأرضية اللازمة لهذا النظام، إضافة إلى تمهيد لتقييم خوصصة التعليم العالي والإلحاح على مجانية التعليم والأخذ بمعايير الجودة لتجنب الرداءة. بعد ذلك تم فسح المجال للحضور لتقديم تصوراتهم و مقترحاتهم لإثراء هذا المشروع حيث نوقشت المواضيع التالية :

1- <u>الوصاية البيداغوجية</u>:

- لوحظ غياب تام لهذه العملية لمرافقة الطلبة خاصة خلال السنوات الأولى من أجل إدماجهم في الوسط الجامعي، وهذا نظرا للأعداد الكبيرة للطلبة في السنة الأولى وكذلك عدم توفر الكثير من الأساتذة على مكاتب أو فضاءات لاستقبال الطلبة ومساعدتهم.
- عدم التوافق بين النص العربي والنص الفرنسي.
- إنشاء خلايا إتصال (داخلي وخارجي) حتى يكون هناك علاقات وطيدة بين الجامعة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية ، ففي هذا الشأن تدخل عميد الكلية وأكد على ضرورة هذه العلاقة مع إقتراح مقياس في الليسانس أو الماستر بهذا الشأن على شكل مقياس "المقاولتية". كما انه اقترح على مستوى الليسانس تعميم مقياس "منهجية البحث" مع تقديم تقرير لا يتعدى 30 صفحة ، بدلا من اعداد مذكرة وهذا نظرا للعدد المتزايد من الطلبة وعدم امكانية التأطير. وألح على ضرورة مرافقة الطلبة المتخرجين على بناء مشروعهم المهني وفكرة

المقاول ، والإسراع في إيجاد إتفاقيات مع الشركاء الإقتصاديين وتفعيل دور الجامعة في حل مشاكل المؤسسات الاقتصادية (تشجيع الماستر المهني)، والتفكير في فتح دكتوراه مهنية في المستقبل.

2- احترام الحرم الجامعي وحماية الحريات الأكاديمية :

في هذه النقطة تطرق الحاضرون إلى ضرورة تعزيز الأمن داخل الحرم الجامعي واجتناب الغموض فيما يخص نقطة الحريات ، حيث طالب أعضاء المجلس إلى توضيح فكرة الحريات الأكاديمية وإعطاء بعض التوجيهات فيما يخص تحديد حقوق وواجبات الطلبة نحو الجامعة، والتقيد بالضوابط الأخلاقية ،هذا إلى جانب عدم إستغلال الجامعة للأفكار والصراعات الحزبية وعدم إستغلال التنظيمات الطلابية لأغراض سياسوية ، كما تم اقتراح النقاط التالية:

- تحديد مفهوم الحريات الأكاديمية
- عدم تقييد الحريات في مجال المنشورات والكتب والمؤلفات .
- الدعوة إلى تطبيق النصوص الموجودة وتفعيلها على أرض الواقع.

3- تحسين الحوكمة :

لاحظ أعضاء المجلس أن الأمر إنحصر في خلية الجودة فهي تمثل خطوط عريضة فقط ولم يتم إسقاط أهدافها إلى الكليات ،هذا إلى جانب الدعوة إلى تحسين المناهج وتحيينها وإشراك المتخصصين لإعدادها على كل المستويات (ليسانس أو ماستر) ، مع الأخذ بعين الإعتبار الانشغالات التي تمت دراستها في اللجان العلمية ومقترحات القاعدة.

4- انفتاح التعليم العالي :

تم إقتراح إعادة النظر في توجية تلاميذ التربية الوطنية بعد البكالوريا وفق ما تقتضيه متطلبات النهوض في مؤسسات التعليم العالي مع مراعاة إمكانيات التأطير و تحسين العلاقة بين الطلبة الجدد والمحيط الجامعي ،والتقييد في طاقات الإستعاب المتوفرة.

5- تعزيز التعاون بين الجامعات :

خاصة فيما يخص إعداد تخصصات تكوين مشتركة، مع تحديد التخصصات والمجالات المعينة بالتكوين عن بعد ، والتركيز على التكوين المستمر خاصة المادة 63.

كما تطرق الحاضرون إلى ضرورة النظر إلى قيمة الأستاذ الجامعي وتثمينها داخل الجامعة والمجتمع على حد سواء، وتسهيل خلق المخابر، وتسهيل إجراءات تسييرها إضافة إلى ضرورة تثمين الكفاءات الموجودة على مستوى الجامعة العمومية وحسن إدارتها، حتى لا تستقطبها مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

رئيس المجلس العلمي للكلية